

وثائق نزع الملكية:  
أمالك اللاجئين الفلسطينيين  
والصراع العربي – الإسرائيلي\*

**Records of Dispossession: Palestinian  
Refugee Property and the Arab-Israeli  
Conflict**  
**Michael R. Fischbach**  
**New York and Washington: Columbia  
University Press and Institute for Palestine Studies, 2003.**  
**467pages. \$39.50 cloth**

إن مصير الأمالك العقارية التي استولى الإسرائيليون عليها في حرب 1948 لم يحظ كغيره من القضايا المحيطة بالصراع العربي – الإسرائيلي (الأرض، الاستيطان، اللاجئين، وضع القدس، ترسيم الحدود) بما يستحقه من اهتمام الباحثين في هذا الصراع. وهو أيضاً الأكثر إهمالاً بين قضايا الوضع النهائي التي عولجت خلال خمسة عشر عاماً من المفاوضات المتطاولة منذ مؤتمر مدريد للسلام سنة 1990. وهذا أمر محير، إذا ما نُظر إلى كمية الوثائق الموجودة عن ملايين الدونمات من الأراضي الزراعية والعقارات المدنية التي يمتلكها اللاجئون والتي استولت عليها دولة إسرائيل الناشئة ثم استخدمتها لاستيعاب مئات الألوف من المهاجرين اليهود من أوروبا والشرق الأوسط.

والأدعى إلى الاستهجان هو أن هذا الإهمال ينطبق بالتساوي على الجانبين الإسرائيلي والعربي، وفي جملة الفلسطينيين. ففي حين دأبت إسرائيل على التهرب من هذه القضية لأسباب واضحة تتعلق بإمكان محاسبتها، فإن تفسير التلكؤ العربي أقرب إلى الغموض. ويبدو أن ذلك يتعلق، في نظر الفلسطينيين (على المستويين الرسمي والشعبي) بالخوف من الظهور بمظهر من يريد أن يفاوض في شيء أقل من إعادة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة أملاكهم المصادرة إليهم. فالأمر يبدو كأن مجرد وضع جردة للأراضي المفقودة، ومواقعها، ومساحتها، وأصنافها، وقيمتها المالية، سيفضي ألياً إلى الاستعداد للقبول بتعويض مالي عن هذه الخسارة. غير أن هذا الموقف قد تغير تغيراً جذرياً في العقد الأخير من السنين، على الأقل على مستوى النقاش المفتوح بشأن القضايا المطروحة، من جهة لأن ثمة اعترافاً بأن فقرة التعويض المنصوص عليها في القرار 194 ما عادت تعتبر بمثابة صفقة بديلة من حق العودة، بل مكملة للعودة؛ ومن جهة أخرى لحدوث سوابق دولية (ولا سيما في حال اللاجئين البوسنيين والكرواتيين عقب اتفاقيات دايتون)، أفلح فيها اللاجئون، بمساندة ورعاية دوليتين، في تحقيق حق العودة إلى ديارهم، إضافة إلى الاختيار بين التعويض وبين استعادة أملاكهم المفقودة.

إن صدور كتاب مايكل فيشباخ "وثائق نزع الملكية" حدث مهم لأنه يوثق توثيقاً دقيقاً تطور مسألة الأمالك الفلسطينية على امتداد نصف القرن الماضي، وفي جملة ذلك عودتها إلى البروز منذ اتفاق أوسلو في إطار مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية. إن "وثائق نزع الملكية"، المذكورة في العنوان، تشير إلى مجموعة ضخمة من سندات الملكية وسواها من الوثائق التي جمعت بجهد شديد على امتداد أكثر من عشر سنوات (1951 – 1961) من جانب بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتصنيف ومتابعة مصير أملاك اللاجئين. ومساهمة هذا الكتاب هي في سرده المفصل وغير المسبوق لأعمال هذه البعثة المهمة (لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين – UNCCP). والمؤلف، بصفته مستشاراً لمشروع حوسبة أرشيفات لجنة التوفيق هذه تحت إشراف مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قد أتيج له أن يطلع على كامل هذه السجلات التي لم توضع قط في تصرف الجمهور. ويبين فيشباخ فائدة وحدود القاعدة البياناتية (database) التي تقدمها لجنة التوفيق على خلفية أوضاع لاجئين مماثلة. ويجب أن يُقرأ الكتاب بالارتباط بكتابين سابقين يعالجان مسألة مصير الأمالك الفلسطينية المصادرة استناداً إلى خبرة مؤلفيهما الشخصية المباشرة. وهذان الكتابان هما: *Sami Hadawi, Palestinian Rights and*

*Losses (Saqi Books, 1988); Don Peretz, Israel and the Palestinian Arabs (Middle East Institute, 1958*

ومن أكثر الحوادث المروية في هذا العمل إيلاماً (وفي الواقع ترويعاً) الطريقة التي تعاملت بها الهاغاناه وسواها من الميليشيات اليهودية غير النظامية مع المنازل الفلسطينية المهجورة في المدن الكبرى، كيافا وحيفا والقدس. فقد أعطيت الأولوية في احتلال المساكن "المهجورة" لكبار الإداريين في الدولة الناشئة وكبار ضباط الجيش. وفي يافا والرملة واللد، حيث جرت عملية تطهير عرقي شبه كاملة للسكان العرب، أعطي "حق الاحتلال" لموجات المهاجرين اليهود الأوائل. فقد منح النازحون من المعسكرات الأوروبية واللاجئون البلغار الأفضلية. وجاء بعدهم اليهود من شمال إفريقيا ومنحوا مساكن في يافا وحيفا. وقام الناجون من الهولوكوست بدور بارز في احتلال المساكن العربية وأحياناً طرد سكانها القاطنين فيها، إذ إنهم لم يجدوا مهاجمهم في الكيبوتسات شديدة الشبه بمعسكرات الاعتقال النازية التي عانوا جرأها، اقتحموا المنازل الفلسطينية في حيفا. فاحتلوا منازل فخمة في أحياء فلسطينية مرموقة من المدينة كوادي النسناس وشارع عباس. وبينما كانت المنازل التي احتلت في القطمون [في القدس] مهجورة، كان كثير من هذه المساكن أهلاً بأصحابه الفلسطينيين الذين مكثوا [في الأراضي الإسرائيلية]. إذ أقدم بعض اليهود على طرد أصحابها منها بالقوة" (ص 7 - 8). ويتضح من الطريقة التي نشبت بها الشجارات (والاشتباكات العنيفة أحياناً)، في صفوف الجيش الإسرائيلي وكبار المسؤولين في الدولة، أن الغنائم كانت تشتمل على فيلات فخمة وأملاك الطبقة العليا الفلسطينية المغادرة في القدس ويافا وحيفا. ولم يسلم من أعمال النهب الجماعية هذه المواطنون اليهود أيضاً. ويروي فيشباخ كيف أن اليهود من سكان تالبيوت والسندرية في القدس "تقدموا من الحكومة الإسرائيلية بعريضة اشتملت على محتويات العشرات من منازلهم التي نهبها الجنود الإسرائيليون" (ص 9).

أما في المناطق الريفية، فإن حركة الكيبوتس تزعمت، بمساعدة الجنود الإسرائيليين، التحرك للاستيلاء على مزارع الفلاحين. وقد اشتملت المستعمرات التعاونية، التي أصبحت رمز اليوتوبيا الصهيونية في الغرب، كامل الطيف الأيديولوجي الصهيوني، من هشومير هتسعير اليساري، إلى ميام، إلى أغودات إسرائيل. ومن الواضح في رواية المؤلف أن نهب الأملاك العربية كان عملاً انخرط فيه المجتمع اليهودي بأكمله: اليسار واليمين والوسط. ويقدر فيشباخ أن ثلث مجموع المهاجرين في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات حلّ في مساكن اللاجئين الفلسطينيين المهجورة. وقد تناولت عملية أكبر كثيراً الاستيلاء على الأراضي المهجورة. فالأراضي التي كان يملكها الفلسطينيون الذين لم يطردوا تم الاستيلاء على معظمها أيضاً باسم البدعة القانونية المعروفة بـ "الغائب الحاضر"، وهي العبارة القانونية البهلوانية التي تصف العرب الذين ظلوا في البلد بعد أن غادروا مساكنهم مؤقتاً خلال الاشتباكات ولم يسمح لهم بالعودة إليها. وكان من أنجح عمليات طرد الفلاحين من مزارعهم الخطة التي وضعها يوسف فايتس، مدير الصندوق القومي اليهودي. فقد طرح بعد نهاية حرب 1948 ما بات يعرف بسياسة "الترانسفير بمفعول رجعي"، وذلك في مذكرة تحت عنوان لافت جدا هو: "خطة لحل المسألة العربية في إسرائيل". وقد لخصت المذكرة تدابير من شأنها "أن تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين [إلى مساكنهم]، وتمنع الفلاحين الفلسطينيين من زراعة حقولهم المهجورة، وتوطن المهاجرين اليهود في 90 قرية مهجورة، وتدمر بقية القرى المهجورة". وعندما وافق بن - غوريون على كل هذه التدابير واعترض على البند الأخير (لأسباب نفعية فيما يبدو)، نفذها فايتس على أية حال (ص 12 - 13).

عملياً تمت عمليات السطو هذه كلها تحت غطاء من الإجراءات القانونية الدقيقة النسيج. فقد اجتهد جيش كامل من المحامين الملحقين بالوكالة اليهودية، والدولة، ومكتب رئيس الأركان، ووزارة العدل - مع حاشية من "الخبراء القانونيين" الدوليين - في العمل على مسألة الأراضي المصادرة. ومن أفعال الأدوات القانونية لهذا الغزو كانت "قوانين الطوارئ الخاصة بأحكام الغائبين" الصادرة في كانون الأول/ديسمبر 1948، والتي وضعتها وزارة العدل. وقد قامت هذه القوانين "بتغيير التعريف القانوني لما يشكل أرضاً مهجورة من الأرض نفسها إلى المالك: فبدلاً من إعلان الأرض (مهجورة) صار أصحابها يعتبرون (غائبين) ويمكن للدولة أن تستولي عليها" (ص 21). وعندما لم يكن الملاك غائبين "عبيتهم" الدولة، مثلما حدث لألوف الفلسطينيين الذين ظلوا في إسرائيل لكنهم فروا من ساحات المعارك طلباً للأمن، كما يفعل المدنيون في كل مكان، فلماً عادوا وجدوا أن أراضيهم حُجِر عليها رسمياً. ومن أدوات السلب "القانونية" الأخرى، التي لم يتطرق فيشباخ إليها هنا، اعتبار الأملاك العامة ملكاً لـ "الشعب اليهودي" ومحظورة، لذلك، على الفلسطينيين. وقد طبق هذان الإجراءان بقوة على مر الزمن على الأراضي التي احتلتها

إسرائيل بعد حرب 1967، في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان. وما خلا بعض الاستثناءات القليلة، فقد صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية على هذه الإجراءات. وعندما كانت ترفع دعوى اعتراض، كما في عدة حالات من النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة، كانت هذه المحكمة تتحاشى النظر في القضية بحجة أنها ذات "طبيعة سياسية"، ولا تقع بالتالي ضمن صلاحياتها.

ويتوسع فيشباخ في وصف الجهود المكثفة التي بذلها المسؤولون الإسرائيليون لتوثيق استعمالات أملاك اللاجئين وكيفية التصرف فيها. غير أن هوسهم هذا لم يسفر عن شيء عندما طرحت القضية في مفاوضات الوضع النهائي في كامب ديفيد (سنة 1999) وطابا (سنة 2000). وقد أدلى إياكيم روبنشتاين، كبير المفاوضين الإسرائيليين (وكان المدعي العام الإسرائيلي أيضاً) بتصريح لافت بأن سجلات الحراسة على أملاك الغائبين (من اللاجئين الفلسطينيين) لم تعد متوفرة، وأن الأموال المتولدة من هذه الأملاك على مر خمسة عقود "لم تعد موجودة". فقد استعملناها ونفذت. وعلى المجتمع الدولي أن يوجد أموالاً لهذه الغاية" (ص 384). وباتت هذه الاستراتيجية هي التي تتبعها إسرائيل للتفاوض بشأن أملاك اللاجئين في ظل إدارة سلطة الأراضي الإسرائيلية، وقبل ذلك استراتيجية الحراسة على أملاك الغائبين.

والمنطق الحاكم في هذا النحو من التفكير هو إيجاد نموذج للتبادلية يستطيع الإسرائيليون من خلاله الزعم بأنهم استوعبوا عدداً كبيراً من المهاجرين من البلاد العربية الذين صودرت أملاك بعضهم من جانب الدول العربية التي كانوا يقيمون بها، واعتبار ذلك بمثابة مبادلة لأملاك الفلسطينيين الذين طردوا في فترة 1948 – 1951. ولمّا كان مفهوم المبادلة هذا، بحسب مروجيه الحاليين، ينسحب بالتحديد على الأملاك اليهودية في العراق سنة 1951، وفي مصر سنة 1956 (حيث استولت الدولة على أملاك اليهود)، فهو يترك الكتلة الكبرى من المهاجرين اليهود العرب إلى إسرائيل (ولا سيما أولئك الذين قدموا من المغرب) خارج نطاق المبادلة، لأن أملاكهم لا تندرج (ولا يمكن أن تندرج) تحت فئة الأملاك المصادرة. وقد أصر الفلسطينيون بدورهم على أن هذه المطالب يجب أن تعالج على أساس ثنائي بين الإسرائيليين والحكومات العربية المعنية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2001، خرجت الحكومة الإسرائيلية بموقف فحواه أن مسألة الأملاك اليهودية ستكون أداتها الأساسية في المفاوضات مع الفلسطينيين (يورد فيشباخ حساباً يبين أن قيمة الأملاك الفلسطينية المصادرة تساوي 22 ضعف قيمة الأملاك اليهودية التي يطالب الجانب الإسرائيلي بها [ص 353]). وقد أعلنت إدارة كلينتون (في طابا)، وإدارة بوش الحالية، تعاطفهما مع فكرة وجوب التعامل مع قضية تعويضات اللاجئين الفلسطينيين "من خلال منظمة دولية تنشأ لهذه الغاية"، مع تمويل أوروبي وياباني في أرجح الظن. وكما في حال الموقف من نشاطات الاستيطان، فقد توصل الأميركيون إلى موقف الأمر الواقع بالنسبة إلى اللاجئين، وهو موقف يغلب الاستثناء على القاعدة، ولا يتخذ إلاً حياً إسرائيل. عمل فيشباخ مذهب بحججه والتفاتته إلى التفصيلات. وهو يستفيض كثيراً في عرض التطور التاريخي للمؤسسات الدولية والقومية (ولا سيما الإسرائيلية) التي تتعامل مع مصير اللاجئين وأملاكهم. وهو يقدم للقارئ أيضاً، عندما يتيسر له ذلك، استقصاءات بديلة موسعة عن الأملاك موضوع البحث، وقيمها، وتقديرات عن عدد الأشخاص المتأثرين بها، ويناقش مواطن قوة وضعف كل واحد منها. ومع أن المحور الأساسي لهذه الدراسة هو سجلات لجنة التوفيق في نيويورك، فإن الكتاب يقدم عدة دراسات أخرى تكمل هذه السجلات. وهو يوفر أيضاً مصدراً أساسياً للمقارنة مع حالات دولية أخرى تتعلق بالتعويض على اللاجئين في قبرص، والبوسنة، وكوسوفو، ورواندا. والعنصر الأساسي المفقود في دراسته هو سجلات الأونروا التي تحتوي على نظام التسجيل الموحد والملفات العائلية لنحو أربعة ملايين لاجئ مسجل في الدول العربية المضيفة – وهو إغفال مستغرب إذ يشير المؤلف بإسهاب إلى سوى هذه من وثائق الأونروا ومناقشتها المبكرة للجنة التوفيق. وعلى الرغم من ذلك فإن عمل مايكل فيشباخ سيصبح مرجعاً معتمداً لدى الباحثين في قضية أملاك اللاجئين الفلسطينيين وصانعي السياسة على السواء.

سليم تماري

أستاذ علم الاجتماع

في جامعة بيرزيت

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)